

قتلى ومصابون خلال تظاهرات مناهضة لفرض ضرائب في كينيا





قُتل خمسة أشخاص على الأقل وأصيب 31 آخرون الثلاثاء خلال تظاهرات مناهضة للحكومة الكينية أثارت فوضى في العاصمة نيروبي بعدما تجاوز محتجون حواجز نصبتها الشرطة واقتحموا مقر البرلمان، حيث اندلع حريق في أحد المباني لبعض الوقت. وقالت منظمات حقوقية في بيان مشترك «قُتل بالرصاص خمسة أشخاص على الأقل خلال إسعافهم لمصابين، وأصيب 31 شخصاً»، مشيرة إلى تسجيل 21 حالة خطف من قبل «شرطيين بزيتهم الرسمي أو بملابس مدنية» في الساعات الأربعة والعشرين الأخيرة.

ورأى مراسلون صحفيون بالمكان ثلاث جثث غارقة في الدماء في محيط البرلمان، فيما اندلع حريق في أحد المباني لبعض الوقت، ثم استعادت الشرطة السيطرة على مقر البرلمان بعد عشرات الدقائق. وأظهرت لقطات تلفزيونية صالات منهبوبة، وطاولات مقلوبة، ونوافذ محطمة، وأثاثاً متناثراً في الحدائق.

وأشار صحفيون في المكان إلى أن ثلاث شاحنات تابعة للجيش نقلت تعزيزات لحماية المنطقة المحيطة بالبرلمان، حيث واجه عشرات المتظاهرين رجال الشرطة. وعلى بعد بضع مئات من الأمتار، استخدمت الشرطة خرطوم مياه تُستخدم لتفريق المتظاهرين لمحاولة إخماد حريق في الطابق الأرضي من مكتب حاكم نيروبي، بحسب لقطات بثها «تلفزيون «سيتيزن تي في»

وفي وقت سابق، تحدث المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية في كينيا إيرونغو هاوتون عن تسجيل «عدة جرحى» و«استخدام متزايد للرصاص الحي من قبل الشرطة الوطنية في العاصمة نيروبي».

وتفاقم التوتر تدريجياً أمس الثلاثاء في المنطقة التجارية في نيروبي، حيث خرجت تظاهرة ثالثة خلال ثمانية أيام لحركة معروفة باسم «احتلال البرلمان» معارضة لمشروع ميزانية 2024-2025 الذي ينصّ على فرض ضرائب جديدة

واندلعت الاشتباكات بعدما تقدّم متظاهرون نحو منطقة تضم عدة مبانٍ رسمية أبرزها البرلمان، والمحكمة العليا، ومقر

بعد ذلك تجاوز متظاهرون حواجز للشرطة ودخلوا مقر البرلمان، حيث وافق النواب على تعديلات على مشروع قانون من المقرر أن يتم التصويت عليه بحلول 30 حزيران/ يونيو

وجرت تظاهرات في عدة مدن أخرى في كينيا لا سيما في معاقل المعارضة في مومباسا (شرق)، وكيسومو (غرب)، وإلدوريت (غرب)، ونييري (جنوب غرب)، وناكورو (وسط) بحسب وسائل إعلام محلية

تزامناً مع ذلك تحدثت منظمة «نيتبلوكس» التي تُعنى بمراقبة الأمن السيبراني وإدارة الإنترنت عن «اضطراب كبير» في خدمة الإنترنت في كينيا أمس الثلاثاء

انطلقت حركة «احتلال البرلمان» على وسائل التواصل الاجتماعي بعد تقديم مشروع ميزانية 2024-2025 في البرلمان في 13 حزيران/ يونيو، الذي ينص على فرض ضرائب جديدة بينها ضريبة القيمة المضافة بنسبة 16% على الخبز، وضريبة سنوية بنسبة 2,5% على السيارات الخاصة

وتقول الحكومة إن هذه الضرائب ضرورية لاستعادة مجال المناورة للبلد المثقل بالديون

وبعد بدء الاحتجاجات أعلنت الحكومة في 18 حزيران/ يونيو سحب معظم الإجراءات، غير أن المتظاهرين واصلوا تحركهم مطالبين بالسحب الكامل للنص معتبرين أن الحكومة تعتزم التعويض عن سحب بعض الإجراءات الضريبية % بفرض أخرى، لا سيما زيادة الضرائب على الوقود بنسبة 50

وتحوّل التحرك الذي بدأه أساساً شباب إلى حركة احتجاجية أوسع تنتقد سياسات الرئيس وليم روتو الذي أعرب عن (استعداده للتواصل مع المتظاهرين). (وكالات